



الشخصية الاستبدادية وإنتاج الاغتراب جدلية الحرية والسلطة والذات في فكر إريك فروم ومدرسة فرانكفورت

نجاه محمد الفيتوري رحومه

قسم الفلسفة – كلية الآداب العجيلات – جامعة الزاوية

n.rahouma@zu.edu.ly

<https://orcid.org/0009-0002-2882-1305>

The Authoritarian Personality and the Production of Alienation: The Dialectic of Freedom, Authority, and the Self in the Thought of Erich Fromm and the Frankfurt School

Najat Mohamed Al-Fitouri Rahouma

Department of Philosophy – Faculty of Arts, Al-Ajelat – University of Zawia

تاريخ الاستلام: 2026/9/07 تاريخ المراجعة 2026/9/08 تاريخ القبول: 2026/10/07- تاريخ النشر: 2026/10/12

الملخص

يتناول هذا البحث الشخصية الاستبدادية بوصفها إشكالاً يتصل بعلاقة الإنسان بحريته وذاته والعقل الذي يحكم أفعاله، لا بوصفها مجرد مجموعة من السمات النفسية القابلة للقياس، وينطلق من السؤال عن الكيفية التي يمكن أن تتحول بها الحرية من إمكانية لتقرير الذات إلى عبء يدفع الإنسان إلى تسليم حكمه لقوة خارجية، ثم يتتبع هذا السؤال في فكر إريك فروم وهوركهايمر وأدورنو وماركيوز، ويكشف البحث أن الخضوع لا يُفهم فقط باعتباره استجابة للخوف أو التثنية، بل باعتباره أزمة في استقلال الذات وفي قدرتها على أن تكون مصدرًا للحكم والاختيار، وعند فروم يظهر الهروب من الحرية بوصفه محاولة للتخلص من عبء الاستقلال، بينما يكشف هوركهايمر وأدورنو كيف يمكن للعقل أن ينقلب إلى أداة للضبط حين ينحصر في حساب الوسائل والكفاءة ويعجز عن مساءلة الغايات، في حين يوضح ماركيوز كيف تُدمج الذات في النظام من خلال العقلانية التكنولوجية والحاجات المصنوعة وإغلاق إمكان الرفض، ويدافع البحث عن أطروحة مفادها أن الشخصية الاستبدادية والاعتراب يدخلان في علاقة دائرية: فالذات المغتربة تبحث عن يقين خارجي يعفيها من مسؤولية الحرية، والخضوع يعمق بدوره فقدان الاستقلال ويعيد إنتاج الاعتراب، وينتهي البحث إلى أن تجاوز هذه الدائرة يرتبط باستعادة العقل النقدي والحرية الإيجابية والقدرة على النفي والمساءلة، بحيث يصبح الإنسان فاعلاً في تحديد غاياته لا مجرد موضوع لسلطات اجتماعية وثقافية ونفسية تتحدث باسمه.

الكلمات المفتاحية: الشخصية الاستبدادية؛ الحرية؛ السلطة؛ الاعتراب؛ الذات؛ العقل الأداتي؛ الهيمنة؛ إريك فروم؛ مدرسة

فرانكفورت؛ ماركيوز.

Abstract

This study examines the authoritarian personality as a problem concerning the relation of the human subject to freedom, autonomy, reason, and domination, rather than merely as a set of psychological traits open to measurement. It asks how freedom may cease to be an exercise of self-determination and become a burden from which the individual seeks relief through submission to an external power. The analysis develops this question through Erich Fromm, Max Horkheimer, Theodor W. Adorno, and Herbert Marcuse. Fromm's account of escape from freedom shows authoritarianism

as a failure of autonomous selfhood; Horkheimer and Adorno reveal how reason can become instrumental when it is reduced to efficiency and control without critical reflection on ends; and Marcuse explains how technological rationality, administered needs, and social integration can produce a one-dimensional form of subjectivity in which domination is experienced as normality, The empirical project of The Authoritarian Personality is therefore treated as an important but secondary moment within a broader critical problem: why the subject may consent to conditions that diminish its own autonomy, The study argues that authoritarianism and alienation form a circular relation: alienation weakens self-directed agency and creates a demand for externally supplied certainty, while submission deepens alienation by replacing autonomous judgment with dependence, Emancipation consequently requires more than the removal of direct coercion; it requires the recovery of critical reason, positive freedom, and the capacity to question socially produced needs, identities, and forms of obedience.

Keywords: authoritarian personality; freedom; authority; alienation; autonomy; instrumental reason; domination; Erich Fromm; Frankfurt School; Herbert Marcuse.

المقدمة

لا تُختزل مشكلة الاستبداد في وجود حاكم يحتكر القرار أو مؤسسة تمتلك أدوات القسر؛ لأن السؤال الأعرق يتعلق بالذات التي تقبل أن تتخلى عن جزء من استقلالها، وتتعامل مع حكم صادر من الخارج كما لو كان تعبيراً عن إرادتها الخاصة، ومن هنا تكتسب الشخصية الاستبدادية أهميتها داخل النظرية النقدية: فهي تكشف أن السلطة لا تستقر بالقوة وحدها، بل حين تصبح جزءاً من طريقة الإنسان في فهم نفسه والعالم، لذلك ينتقل السؤال من «كيف تُفرض الطاعة «؟إلى» كيف تصبح الطاعة ممكنة من داخل الذات «؟»، ومن سؤال السيطرة السياسية إلى سؤال الحرية والحكم الذاتي والاعتراف. (1)

تكوّن هذا السؤال في خبرة تاريخية دفعت الجيل الأول من مدرسة فرانكفورت إلى مراجعة الثقة البسيطة في التقدم والعقل، فالنازية والفاشية والحرب لم تُقرأ بوصفها حوادث خارجة عن مسار الحداثة، بل بوصفها تنبيهاً إلى أن العقل نفسه قد يُفرغ من مضمونه النقدي ويتحول إلى أداة للتنظيم والسيطرة إذا اقتصر على حساب الوسائل وأهمّل السؤال عن الغايات، لذلك ارتبط نقد السلطة عند هوركهايمر وأدورنو بنقد صورة من العقلانية تجعل الكفاءة والانضباط والتطابق مع النظام مقاييس كافية للفعل، حتى عندما يكون الإنسان نفسه هو موضوع هذا التنظيم. (2) (3)

ويمنح إريك فروم هذا الإشكال بعداً يركز على تجربة الإنسان للحرية، فالتحرر من الروابط التقليدية لا يضمن وحده قيام ذات مستقلة؛ إذ قد يترك الفرد أمام العزلة والقلق ومسؤولية الاختيار من دون أن يمتلك شروطاً تسمح له بممارسة الحرية ممارسة إيجابية، عند هذه النقطة يمكن أن تتحول الحرية من إمكانية للفاعلية إلى عبء، ويغدو الهروب منها بحثاً عن قوة توفر اليقين والانتماء مقابل التخلي عن الحكم الذاتي، ولذلك لا تُفهم الشخصية السلطوية عند فروم باعتبارها قوة للذات، بل باعتبارها تعبيراً عن عجزها عن أن تقف مستقلة بذاتها. (4)

ويظهر البعد نفسه بصيغة أخرى لدى هوركهايمر وأدورنو وماركيوز، فالأولان يكشفان كيف تتغلغل الهيمنة في أشكال العقل والثقافة بحيث يصبح الامتثال متوافقاً مع ما يبدو عقلانياً وطبيعياً، بينما يبين ماركيز أن المجتمع الصناعي المتقدم لا يحتاج دائماً إلى منع الاختيار؛ إذ يستطيع أن يحدد مسبقاً المجال الذي يقع فيه الاختيار، وأن ينتج حاجات ورغبات تجعل الاندماج

في النظام يبدو إشباعاً للحرية، وهكذا تصبح المشكلة في إمكان أن يعيش الإنسان داخل نظام يوفر له بدائل متعددة، مع بقاء قدرته على النفي وتحديد غاياته الخاصة محدودة.

وترى الباحثة أن القيمة المركزية لهذا المسار تكمن في تحويل الشخصية الاستبدادية من موضوع لتصنيف الأشخاص إلى مدخل لتحليل أزمة الذات الحديثة، فالمستبد والخاضع لا يمثلان دائماً قطبين منفصلين؛ لأن الخضوع للأقوى والسيطرة على الأضعف قد ينبعان من منطق واحد يقوم على فقدان العلاقة الحرة بالذات وبالأخر، ومن ثم لا يأتي الاغتراب بوصفه نتيجة لاحقة للاستبداد فقط، بل قد يكون شرطاً من شروط إمكانه؛ فالذات التي لا تختبر قواها بوصفها قواها الخاصة تكون أكثر استعداداً لتقويض إرادتها إلى سلطة خارجية، ثم تعمل هذه السلطة على تعميق المسافة بينها وبين ذاتها.

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في مفارقة تتصل بطبيعة الحرية ذاتها: كيف يمكن لذات تسعى إلى الاستقلال والاعتراف أن تجد في الخضوع لسلطة خارجية مخرجاً من قلق الحرية؟ وكيف ينتقل الاستبداد من كونه ضغطاً يقع على الإنسان إلى منطق يتسلل إلى حكمه على نفسه والآخرين، حتى يصبح الامتثال جزءاً من تصوره للنظام والأمان والعقلانية؟ إن المشكلة هنا لا تتعلق بتحديد صفات نفسية للمستبد أو التابع بقدر ما تتعلق بالكشف عن الشروط التي يفقد فيها الإنسان قدرته على أن يكون مصدرًا لأحكامه وغاياته، فيضع هذه القدرة خارج ذاته ثم يعود فيخضع لها كما لو كانت قوة مستقلة. (6)

ويتصل بذلك سؤال الاغتراب بوصفه فقداناً للفاعلية والحكم الذاتي، فإذا كان الاغتراب يعني أن قوى الإنسان ومنتجاته ومؤسساته تقف أمامه في صورة قوى مستقلة عنه، فإن الشخصية الاستبدادية تمثل إحدى الصور التي يتحول فيها هذا الانفصال إلى علاقة بالسلطة: يبحث الفرد عن يقين خارجي يحسم عنه مسؤولية الاختيار، ثم يعمق هذا اليقين الخارجي اعتماده عليه، لذلك يصوغ البحث العلاقة بين الاستبداد والاعتراب باعتبارها علاقة دائرية، ويبحث في إمكان كسرها من خلال الحرية الإيجابية والعقل النقدي واستعادة قدرة الذات على النفي والمساءلة.

ثانياً: تساؤلات البحث

- التساؤل الرئيس: كيف تكشف الشخصية الاستبدادية، في فكر إريك فروم ومدرسة فرانكفورت، عن أزمة في علاقة الذات بالحرية والعقل والسلطة، وكيف تتصل هذه الأزمة بإنتاج الاغتراب وإعادة إنتاجه؟
- 1- ما العلاقة المفهومية بين الحرية والسلطة والاعتراب داخل الأفق النقدي للجيل الأول من مدرسة فرانكفورت؟
 - 2- كيف يفسر إريك فروم الهروب من الحرية والطابع السلطوي بوصفهما تعبيراً عن تعثر استقلال الذات والحرية الإيجابية؟
 - 3- كيف يربط هوركهايمر وأدورنو بين العقل الأداتي والهيمنة وتكوين ذات تميل إلى الامتثال والخضوع؟
 - 4- كيف يفسر هيربرت ماركيز اندماج الفرد في المجتمع الصناعي المتقدم من خلال العقلانية التكنولوجية والحاجات الزائفة وإضعاف القدرة على الرفض؟
 - 5- بأي معنى تدخل الشخصية الاستبدادية والاعتراب في علاقة دائرية، وما الشروط التي تجعل استعادة الحرية والحكم الذاتي ممكنة؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الشخصية الاستبدادية لا تُفهم على نحو كاف إذا اختزلت في سمات نفسية ثابتة، وإنما تكشف عن صورة من الذات المغتربة التي تضع مصدر الحكم والمعنى خارجها، فحين تتحول الحرية إلى عبء ويُختزل العقل في التكيف مع الواقع القائم، يصبح الخضوع قادراً على الظهور في صورة أمن أو عقلانية أو انتماء، وفي المقابل، يضاعف الخضوع فقدان الفاعلية ويجعل الإنسان أكثر اعتماداً على القوة الخارجية التي منحته اليقين؛ وبذلك تنشأ دائرة يكون فيها

الاغتراب شرطاً للسلطوية ونتيجة لها، ولا تنكسر إلا باستعادة الحرية الإيجابية والعقل النقدي والقدرة على مساءلة الغايات لا مجرد اختيار الوسائل.

رابعاً: أهداف البحث

- 1- تحليل الشخصية الاستبدادية بوصفها مشكلة في الحرية والحكم الذاتي، لا مجرد بناء نفسي أو أداة لتصنيف الأفراد.
- 2- الكشف عن معنى الهروب من الحرية عند إريك فروم وصلته بفقدان الذات والاعتماد على السلطة غير العقلانية.
- 3- بيان العلاقة بين نقد العقل الأداتي عند هوركهايمر وأدورنو وبين تكوّن أشكال من الامتثال تجعل الهيمنة تبدو عقلانية أو طبيعية.
- 4- توضيح إسهام ماركيز في فهم اندماج الفرد داخل المجتمع الصناعي المتقدم من خلال العقلانية التكنولوجية والحاجات المصنوعة وتراجع القدرة على النفي.
- 5- بناء قراءة نقدية للعلاقة الدائرية بين الشخصية الاستبدادية والاغتراب، وتحديد معنى التحرر بوصفه استعادة للفاعلية والاستقلال والعقل النقدي.

خامساً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أنه يعيد وضع مفهوم الشخصية الاستبدادية داخل الإشكال الأوسع للحرية والذات والهيمنة، فبدل التعامل مع السلطوية باعتبارها قائمة من السمات التي يمتلكها بعض الأفراد، ينظر إليها بوصفها سؤالاً عن الشروط التي تجعل الإنسان يتنازل عن الحكم الذاتي، وعن الكيفية التي تتحول بها علاقات المجتمع ومؤسساته إلى أنماط من التفكير والرغبة يشعر الفرد بأنها صادرة عنه، بهذا المعنى يلتقي مفهوم الشخصية الاستبدادية مع مفاهيم الاغتراب والتشيؤ والعقل الأداتي والحرية الإيجابية، ويتحول إلى أداة لفهم حدود الاستقلال في المجتمع الحديث. (7)

وتظهر الأهمية المنهجية في الجمع بين القراءة التحليلية للنصوص والنقد المقارن للمفاهيم، فالاستفادة من «الشخصية الاستبدادية» بوصفها مشروعاً إمبريقياً لا تهدف إلى جعل القياس مركز البحث، وإنما إلى اختبار ما الذي يحدث للمفهوم عندما ينتقل من نقد الحرية والسلطة إلى بناء قابل للقياس، ومن ثم تُقرأ المراجعات السيكومترية بوصفها حذاً منهجياً يذكر بأن الأداة تستطيع رصد اتجاهات، لكنها لا تكفي وحدها لتفسير معنى الخضوع أو مصدر جاذبية السلطة أو علاقة الإنسان بذاته. (8) (9)

كما تتمثل أهمية البحث في إظهار أن مقاومة الاستبداد لا تبدأ فقط عند مواجهة سلطة سياسية مباشرة، بل عند فحص أنماط العقل والتنشئة والعمل والثقافة التي تجعل التبعية مقبولة أو غير مرئية، فالسؤال عن التحرر يصبح سؤالاً عن قدرة الإنسان على تحديد غاياته، وتحمل مسؤولية اختياره، والتميز بين حاجاته الخاصة والحاجات التي يصنعها النظام له، وعلى ممارسة النقد من داخل المؤسسات لا الاكتفاء باستبدال سلطة بأخرى.

سادساً: منهج البحث وحدوده ومصطلحاته

يعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي في قراءة نصوص إريك فروم وماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو وهربرت ماركيز، مع الاستفادة من المقارنة لتتبع اختلاف معاني الحرية والسلطة والاغتراب والعقل والهيمنة بينهم، ويُستخدم الجانب النفسي-الاجتماعي بوصفه مستوى مساعداً في التفسير، لا بوصفه مركز الدراسة؛ فالغاية ليست تشخيص الأشخاص ولا تصنيفهم، وإنما الكشف عن البنية التي تجعل الذات تتخلى عن استقلالها أو تستعيده، وبيان العلاقة بين التجربة الداخلية للفرد والأشكال الاجتماعية والثقافية التي تمنحها معناها.

ويقصد بالشخصية الاستبدادية إجرائياً في هذا البحث بنية من الاتجاهات والاستعدادات يتداخل فيها الخضوع غير النقدي لقوة متصورة بوصفها مصدراً للحقيقة والأمان، والعنوان على من يُوضع خارج نظامها، مع ضعف القدرة على الحكم المستقل وتحمل الاختلاف، أما الاغتراب فيُستخدم للدلالة على فقدان الإنسان علاقته الفاعلة بقواه وقراراته ومنتجاته، بحيث تبدو له في

صورة قوى مستقلة تحدد ما يجب أن يريده ويفكر فيه، ومن ثم يلتقي المفهومان عند نقطة واحدة هي انتقال مركز الفاعلية من الذات إلى قوة خارجية. (10)

أما السلطة غير العقلانية فتُفهم، في ضوء فروم، باعتبارها علاقة تُبقي أحد طرفيها تابعًا للآخر وتطلب الطاعة لذاتها، بخلاف السلطة العقلانية التي تستند إلى وظيفة قابلة للتبرير والمراجعة، ويضيف البحث إلى هذا التمييز سؤالاً آخر مستمدًا من النظرية النقدية: هل تبقى السلطة خارجية ومباشرة دائمًا، أم يمكن أن تستقر في معايير العقل والكفاءة والحاجة والذوق بحيث يمارس الفرد على نفسه ما كان يُفرض عليه من الخارج؟ هذا السؤال هو الذي يربط تحليل فروم بنقد هوركهايمر وأدورنو وماركيز.

سابعًا: الدراسات السابقة والأعمال العلمية ذات الصلة

1- دراسات السلطة والعائلة - معهد البحوث الاجتماعية (1936)

يمثل العمل الجماعي «دراسات حول السلطة والعائلة» محطة تأسيسية في الانتقال من نقد الاقتصاد السياسي إلى تحليل التنشئة والعائلة والبنية النفسية، فقد جمع المشروع بين أسئلة السلطة والطاعة والعائلة والاقتصاد، وأسهم فيه عدد من أعلام المعهد، أهميته بالنسبة للبحث الراهن أنه يوضح أن الشخصية السلطوية لم تظهر فجأة في خمسينيات القرن العشرين، بل سبقتها محاولة لفهم الكيفية التي تنقل بها المؤسسات الصغيرة، وفي مقدمتها الأسرة، متطلبات النظام الاجتماعي إلى تكوين الفرد، ومع ذلك ظل المشروع واسعًا ومتعدد المداخل، ولم يكن قد صاغ بعد مفهومًا نفسيًا إمبيريقيًا موحدًا للشخصية الاستبدادية. (11)

2- إريك فروم: *Escape from Freedom* (1941)

قدّم فروم في «الهروب من الحرية» تحليلًا كلاسيكيًا للمفارقة التي تلازم الإنسان الحديث: التحرر من الروابط التقليدية يوسع مجال الاستقلال، لكنه قد يخلق في الوقت نفسه العزلة والقلق والشعور بالعجز، وحدد فروم آليات للهروب من عبء الحرية، من أبرزها التسلط، والتدميرية، والامتثال الآلي، وتتميز هذه الدراسة بأنها تجعل الاستعداد للسلطوية جزءًا من أزمة العلاقة بالذات لا مجرد استجابة سياسية خارجية، غير أن هدف فروم كان بناء تشخيص حضاري ونفسي واسع، ولم يسع إلى تطوير مقياس معياري للشخصية الاستبدادية. (12)

3- أدورنو وفيرنكل-برونسفيك وليفنسون وسانفورد: *The Authoritarian Personality* (1950)

انتقل هذا العمل بالمشكلة إلى البحث الإمبيريقى المنظم ضمن «دراسات في التحيز»، وسعى إلى الكشف عن تنظيم من الاتجاهات يجعل بعض الأفراد أكثر تقبلًا للدعاية المعادية للديمقراطية والأحكام المسبقة، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي من جهة أنها كشفت أن السلطوية لا تقتصر على رأي سياسي منفرد، بل ترتبط بطريقة أوسع في إدراك القوة والاختلاف والطاعة، غير أن أهميتها هنا لا تكمن في مقياس F بوصفه غاية، وإنما في السؤال الذي تركه مفتوحًا: إلى أي حد يمكن تحويل أزمة الحكم الذاتي والاعتماد على السلطة إلى مؤشرات كمية من دون فقدان معناها التاريخي والنقدي؟ (13)

4- كريستي ويهودا: *Studies in the Scope and Method of "The Authoritarian Personality"* (1954)

مثّل هذا الكتاب مراجعة مبكرة للمشروع الإمبيريقى، وناقش بناء البنود والعينات والافتراضات التي ربطت القياس بالتفسير النفسي، ويستفيد البحث من هذه المراجعة لتأكيد الفرق بين قياس اتجاه سلطوي وبين تفسير معنى السلطوية؛ فصدق الأداة لا يجيب بمفرده عن سؤال لماذا يصبح الخضوع مرغوبًا أو كيف تتحول السلطة إلى جزء من هوية الذات، ومن هنا تظل المراجعة المنهجية ضرورية، ولكن بوصفها حدًا للقياس لا بديلًا عن التحليل النقدي. (14)

5- حسن محمد حسن حماد: الاغتراب عند إريك فروم (2004)

تناول حماد الاغتراب عند فروم من خلال جذوره الفلسفية والنفسية وتجلياته في المجتمع الحديث، وأبرز ارتباطه بفقدان الإنسان لقواه الخاصة وخضوعه لقوى من صنعته، وتفيد هذه الدراسة في تأسيس جانب الاغتراب في البحث الراهن، ولا سيما علاقة

الاغتراب بالخضوع والامتلاك والامتثال، غير أن تركيزها الرئيس كان مفهوم الاغتراب في فكر فروم بصورة عامة، بينما ينقل البحث الحالي مركز التحليل إلى الشخصية الاستبدادية بوصفها آلية نفسية-اجتماعية تعيد إنتاج هذا الاغتراب. (15)

6- هيربرت ماركيز: (1964) One-Dimensional Man

يقدم ماركيز في «الإنسان ذو البعد الواحد» تحليلاً للمجتمع الصناعي المتقدم يكشف أن السيطرة لا تحتاج دائماً إلى صورة المنع المباشر؛ إذ يمكن أن تعمل من خلال إنتاج حاجات وأساليب عيش وأنماط تفكير تجعل الواقع القائم يبدو المجال الوحيد الممكن، وتقيد هذه الأطروحة البحث في نقل سؤال الشخصية الاستبدادية من الطاعة الصريحة إلى صورة أعمق من الاندماج، يصبح فيها الفرد قادراً على الاختيار داخل النظام من دون أن يمتلك بالضرورة القدرة على مساءلة النظام نفسه أو نفى منطقته. (16)

7- هيربرت ماركيز: (1955) Eros and Civilization

أعاد ماركيز قراءة فرويد في «إيروس والحضارة» من منظور يبحث في إمكان تجاوز صور القمع التي تبدو ملازمة للحضارة، ويميز بين الضرورات التي يفرضها تنظيم الحياة وبين صور إضافية من الكبت ترتبط ببنى السيطرة التاريخية، وتقيد هذه القراءة البحث في توسيع معنى التحرر؛ إذ لا يعود مجرد التخلص من أمر خارجي، بل يصبح سؤالاً عن إمكان بناء علاقة أقل قمعاً بين الإنسان ورغباته والعمل والمجتمع، بما يقترب من تصور فروم للحرية الإيجابية من طريق مختلف. (17)

8- المراجعات النفسية اللاحقة للسلطوية

أسهمت أعمال ألتيمير وستينر وسيللي ودوكت في إعادة بناء قياس السلطوية وتوضيح دور التقليدية والتهديد والسياسات وعلاقتها بالتحيز، ويستفيد البحث منها في الحفاظ على تصور الشخصية بوصفها جوهرًا ثابتًا، وفي التمييز بين الاستعداد والسياسات الذي ينشطه، لكنه لا يتخذ هذه المقاربات مركزاً له؛ لأنها تنتمي أساساً إلى علم النفس السياسي، بينما ينشغل البحث بالسؤال الأسبق: ما الذي يحدث للحرية والذات حين يصبح الاعتماد على السلطة بدلاً عن الحكم المستقل؟ (18)

9- طارق بن اسباع ونورية خالف: قهر الاغتراب وترياقاته عند إريك فروم (2023)

تعود هذه الدراسة العربية الحديثة إلى الاغتراب عند فروم من زاوية تشخيص أزمته وسبل مقاومته، وتبرز الوعي والنشاط التلقائي والتوجه الإنتاجي ومناهضة الصنمية وبناء المجتمع السوي، وتقيد البحث الحالي في تأكيد أن مفهوم الاغتراب عند فروم لا ينتهي عند وصف حالة نفسية، بل يقود إلى سؤال معياري عن الحياة التي تسمح للإنسان بأن يمتلك قواه ويستخدم عقله ويقيم علاقات غير قائمة على الامتلاك والتبعية، ويختلف البحث الحالي عنها في وضع الشخصية الاستبدادية عند نقطة النقاء فقدان الذات بالهيمنة الثقافية والعقل الأداتي والعقلانية التكنولوجية. (19)

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تكشف الأعمال السابقة عن مسارات متجاوزة لكنها لا تتطابق: مسار فرومي يجعل أزمة الحرية مدخلاً لفهم الطابع السلطوي والاغتراب؛ ومسار هوركهايمري-أدورني يربط الهيمنة بتحول العقل والثقافة؛ ومسار ماركيزي يحلل اندماج الذات في المجتمع الصناعي المتقدم؛ ومسار إميريقي يقيس بعض الاستعدادات السلطوية، وتتمثل الفجوة التي يعالجها البحث في إعادة تركيب هذه المستويات حول مشكلة واحدة هي استقلال الذات: كيف تفقد قدرتها على الحكم، وكيف تتعلم أن ترى الخضوع في صورة نظام أو أمان أو إشباع، وكيف يمكن أن تستعيد قدرتها على النفي والاختيار؟ وبذلك لا يكون مفهوم الشخصية الاستبدادية غاية تصنيفية، بل حلقة وصل بين نقد الحرية ونقد الاغتراب ونقد الهيمنة.

ثامناً: تقسيم البحث

ينقسم البحث إلى خمسة مباحث مترابطة، يحدد المبحث الأول الأفق النظري للعلاقة بين الحرية والسلطة والاغتراب، ويناقش المبحث الثاني أزمة الحرية وتكوين الذات السلطوية عند إريك فروم، ويخصص المبحث الثالث لهوركهايمر وأدورنو من

خلال نقد العقل الأداتي والهيمنة، مع إبقاء المشروع الإمبريقي للشخصية الاستبدادية في موقعه المساعد لا المركزي، أما المبحث الرابع فيتناول ماركيز وتحليل الإنسان ذي البعد الواحد والعقلانية التكنولوجية والحاجات الزائفة، وينتهي المبحث الخامس بتركيب العلاقة بين الشخصية الاستبدادية والاعتراب، ومناقشة حدود المقاربة وشروط استعادة الحرية والعقل النقدي.

المبحث الأول: الحرية والسلطة والاعتراب: الأفق النظري للنقد الفرانكفورتى

المطلب الأول: السلطة ومشكلة استقلال الذات

ينطلق النقد الفرانكفورتى من أن السلطة لا تُفهم فقط بوصفها أمرًا يصدر من أعلى، بل بوصفها علاقة يمكن أن تعيد تشكيل تصور الإنسان لذاته ولما يعده معقولاً وممكنًا، لذلك لا يكون السؤال الحاسم هو مقدار القسر الخارجي وحده، وإنما قدرة الذات على الاحتفاظ بمسافة نقدية تجاه ما يُطلب منها، حين تملك هذه المسافة تستطيع التمييز بين طاعة تستند إلى سبب قابل للمناقشة وخضوع يطالبها بالتنازل عن حكمها؛ وحين تفقدها يصبح القهر أكثر عمقًا لأنه لا يعود محتاجًا إلى حضور دائم للقوة. (20)

في هذا السياق اهتم هوركهايمر مبكرًا بعلاقة السلطة بالعائلة والمجتمع، لا لأن الأسرة تفسر الاستبداد تفسيرًا حتميًا، بل لأنها تكشف الطريقة التي تتحول بها القواعد الخارجية إلى توقعات داخلية، فالإنسان يتعلم معنى الأمر والشرعية والاعتراض قبل أن يصوغ نظرية واعية في السلطة، ومن ثم يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن تسهم في تكوين ذات تعتبر بعض صور التراتب الطبيعية، غير أن القيمة النقدية لهذا التحليل تظهر فقط إذا ظل التمييز قائمًا بين السلطة العقلانية التي تبرر وظيفتها وبين السلطة التي تجعل الطاعة قيمة في ذاتها. (21)

وترى الباحثة أن الاستبداد يبدأ، على المستوى الأعمق، عندما تتراجع قدرة الإنسان على السؤال عن سبب الأمر وغاياته، لا عندما يوجد التنظيم في حد ذاته، فالذات المستقلة ليست ذاتًا ترفض كل سلطة، بل ذاتًا تستطيع أن توافق أو تعترض على أساس حكم تملكه هي، لذلك يرتبط مفهوم الحرية هنا بالمسؤولية لا بالفوضى، ويصبح معيار السلطة هو ما إذا كانت تساعد الذات على استخدام عقلها أم تطلب منها أن تسلمه إلى غيرها.

المطلب الثاني: الاغتراب بوصفه فقدانًا للفاعلية

يساعد مفهوم «الطبع الاجتماعي» عند فروم على فهم الكيفية التي تنتقل بها البنية الاجتماعية إلى داخل الفرد من دون أن تختفي حريته تمامًا، فالمجتمع لا يكتفي بفرض أنماط السلوك بالقوة، بل يحتاج إلى تكوين حاجات ودوافع تجعل الأفراد يرغبون في أداء ما يتطلبه استمرار النظام، عند هذه النقطة يلتقي الاغتراب بالسلطة: لا يعود الإنسان ينفذ ما هو مفروض عليه وهو واعٍ بأنه مفروض، بل قد يتبناه بوصفه رغبته الخاصة، فتغدو الحدود بين الاختيار والتكيف أقل وضوحًا. (22)

والاغتراب بهذا المعنى لا يساوي الشعور بالوحدة أو الحرمان فقط، بل يعني أن الإنسان لا يختبر قواه وقراراته بوصفها صادرة عنه، قد يعمل وينجح ويتكيف، ومع ذلك يعتمد في تحديد قيمته ورغباته على مقاييس خارجية لا يستطيع مساءلتها، ومن هنا يمكن أن تصبح الشخصية السلطوية صورة ناجحة للتكيف مع واقع غير حر: فهي تجد أمنها في النظام، وتستمد يقينها من التراتب، وتستبدل العلاقة الحية بالذات بعلاقة تقوم على أداء الدور المطلوب.

وتكشف هذه القراءة أن تفسير السلطوية لا ينبغي أن يتوقف عند النفس ولا أن يذيب الفرد في البنية، فلو جعلنا الخضوع صفة داخلية خالصة لأهملنا التاريخ والمؤسسات، ولو رددناه كليًا إلى الاقتصاد والمجتمع لأغينا مسؤولية الذات وإمكان مقاومتها، قيمة فروم والنظرية النقدية هنا هي الإبقاء على التوتر بين المستويين: المجتمع يشكل شروط الاختيار، لكنه لا يحول الإنسان إلى شيء بلا قدرة على النقد، والذات تتأثر بالبنية لكنها تستطيع أن تعيد إنتاجها أو تناقضها.

المطلب الثالث: العقل النقدي ومقاومة التشيؤ والهيمنة

يمثل الانتقال من « الطابع السلطوي » عند فروم إلى « الشخصية الاستبدادية » عند أدورنو وزملائه انتقالاً من تحليل معنى الخضوع إلى محاولة رصد بعض مظاهره في اتجاهات قابلة للبحث، غير أن ما يبقى مشتركاً بين المسارين هو سؤال الحكم الذاتي: هل يستطيع الفرد أن يواجه السلطة والاختلاف والغموض بعقل مفتوح، أم يحتاج إلى نظام صارم يقسم العالم إلى قوي وضعيف ومقبول ومرفوض؟ بهذا المعنى لا تكمن أهمية المفهوم في عدد السمات التي تُنسب إلى الشخص، بل في الكشف عن علاقة مضطربة بالاستقلال والاختلاف. (23)

ويترتب على ذلك أن العقل النقدي ليس مجرد امتلاك معلومات أكثر، بل قدرة على مساءلة المسلمات التي تقدم نفسها في صورة طبيعية، فالتشيؤ يبدأ حين يُعامل الإنسان والآخرين والمؤسسات بوصفهم أشياء أو وظائف ثابتة، والهيمنة تزداد حين تفقد الذات القدرة على رؤية أن هذه الصور تاريخية وقابلة للتغيير، لذلك يمهّد البحث الأول لفهم الشخصية الاستبدادية باعتبارها أزمة في الفاعلية قبل أن تكون وصفاً نفسياً، ويجعل سؤال الحرية هو الخيط الذي يربط بقية مباحث الدراسة.

المبحث الثاني: إريك فروم: أزمة الحرية وتكوين الذات السلطوية

المطلب الأول: الحرية السلبية والحرية الإيجابية

يُميز فروم بين التحرر من الروابط التي تقيد الإنسان وبين امتلاكه القدرة الفعلية على أن يكون ذاته، فالحرية السلبية تنزّل عائقاً، لكنها لا تمنح تلقائياً معنى أو قدرة على الاختيار؛ ولذلك يمكن أن تترك الفرد معزولاً أمام مسؤولية لم يتعلم ممارستها، أما الحرية الإيجابية فتتطلب فاعلية يستطيع من خلالها الإنسان أن يفكر ويحب ويعمل من قواه الخاصة، فإذا تحقق التحرر الأول من دون الثاني، يصبح الاستقلال خبرة مقلقة، ويفتح المجال أمام البحث عن سلطة تعفي الذات من عبء تقرير نفسها. (24)

وعلى هذا الأساس يفسر فروم جاذبية السلطة في لحظات القلق، فالقوة الخارجية لا تقدم أمراً فقط، بل تقدم معنى وهوية وقيماً، وتعدّ الفرد بأن يتحرر من التردد إذا ذاب في كيان أقوى منه، غير أن الثمن هو نقل مركز الحكم من الذات إلى تلك القوة، وبذلك لا يحل الخضوع مشكلة الحرية بل يؤجلها ويعيد إنتاجها في صورة اعتماد أشد، كلما صار الإنسان محتاجاً إلى السلطة كي يعرف ما ينبغي أن يريده، ازدادت صعوبة استعادة استقلاله عنها.

وترى الباحثة أن هذا التحليل يجعل الاغتراب متصلاً مباشرة بمشكلة الحرية، فالإنسان المغترّب قد يكون محرراً قانونياً من القيود، لكنه لا يشعر بأنه مصدر أفعاله وتقييماته، ومن ثم يمكن أن توجد حرية خارجية واسعة مع ذات داخلية ضعيفة الاستقلال؛ وهنا يصبح السؤال عن الحرية سؤالاً عن تكوين الفاعل القادر على استخدامها، لا مجرد سؤال عن غياب المنع.

المطلب الثاني: السادية والمازوخية بوصفهما فشلاً في الاستقلال

لا يستخدم فروم السادية والمازوخية هنا بوصفهما توصيفين جنسيين ضيقين، بل بوصفهما صورتين لعلاقة واحدة مضطربة بالاستقلال، فالسادية تسعى إلى جعل الآخر امتداداً للإرادة، بينما تسعى المازوخية إلى التخلص من عبء الذات عبر الذوبان في قوة أعلى، وفي الحالتين يفشل الإنسان في إقامة علاقة بين ذات مستقلة؛ لأنه إما لا يحتمل استقلال الآخر أو لا يحتمل استقلال نفسه، لذلك يجتمع الميل إلى السيطرة والميل إلى الخضوع داخل المركب السلطوي نفسه. (25)

ويفسر هذا المركب كيف يمكن للشخص الواحد أن يخضع لمن فوقه ويمارس القسوة على من دونه، فالتراتبية تمنحه موقعاً مزدوجاً: يستمد قيمته من الانتساب إلى القوة، ثم يعوض ضعفه بممارسة سلطة على الأضعف، ومن ثم لا يكون العدوان نقيضاً للعجز، بل قد يكون إحدى طرائق إخفائه، وما يبدو قوياً يصبح في العمق اعتماداً على وجود شخص آخر يمكن التحكم فيه أو قوة أعلى يمكن الاحتماء بها.

وتتضح الصلة بالاغتراب لأن الإنسان في الحالتين يفقد العلاقة الحرة بالآخر، فالآخر لا يعود ذاتاً مستقلة تستحق الاعتراف، بل يصبح موضوعاً للامتلاك أو وسيطاً للخلاص من عبء الاستقلال، وبذلك لا يغترب الفرد عن نفسه فقط، وإنما عن إمكان إقامة علاقة تقوم على الحب والتعاون والاعتراف المتبادل، وهي عند فروم شروط أساسية للحياة المنتجة.

المطلب الثالث: الامتثال الآلي وفقدان الأصالة

يمثل الامتثال الآلي عند فروم صورة أكثر خفاً من الخضوع المباشر؛ إذ لا يحتاج الفرد فيها إلى أمر واضح، بل يتبنى الشخصية التي يتوقعها المجتمع منه حتى يصعب عليه التمييز بين ما يريده بالفعل وما تعلم أن يريده، وهنا تبلغ السلطة درجة متقدمة من الفاعلية لأنها تعمل من خلال إحساس الذات بذاتها: يختبر الإنسان التكيف بوصفه اختياراً، ويظن أن الصوت الاجتماعي الذي يتكلم داخله هو صوته الأصلي. (26)

أما التدميرية فتظهر عندما يصبح إلغاء مصدر التهديد بديلاً عن الدخول معه في علاقة قادرة على الاحتمال والنقد، وهي ترتبط بالعجز لأن الذات التي لا تستطيع أن تغير الواقع قد تحاول إلغاء ما يذكرها بعجزها، لذلك لا يفسر فروم العنف السلطوي بالقوة وحدها، بل يربطه بخوف أعمق من الاستقلال ومن عالم لا يقدم يقيناً كاملاً.

ومن هنا ترى الباحثة أن «الهروب من الحرية» ليس حكماً أخلاقياً على الأفراد، بل تشخيص لمفارقة في الحداثة: يمكن للإنسان أن يتحرر من سلطة قديمة ثم يبحث عن سلطة جديدة إذا لم تتحول الحرية إلى قدرة على الفعل والحكم، غير أن تفسير دوافع الخضوع لا يبرره؛ فالمسؤولية النقدية تبدأ عندما يدرك الإنسان أن الأمان الذي يحصل عليه مقابل التنازل عن ذاته يظل أماناً مغترباً، لأنه قائم على عدم الثقة بقدرته على أن يكون مصدرًا لقراره.

المبحث الثالث: هوركهايمر وأدورنو: العقل والهيمنة وتكوين الذات الخاضعة

المطلب الأول: انقلاب العقل من التحرر إلى الأدواتية

يرتبط نقد هوركهايمر وأدورنو للهيمنة بسؤال أكثر اتساعاً من الشخصية الفردية: ماذا يحدث للعقل حين يصبح اهتمامه الأساسي السيطرة والحساب والكفاءة؟ في «جدل التنوير» لا يُرفض العقل، بل تُنقد صورته التي تختزل التفكير في اختيار الوسائل الأنسب لغايات تُترك من دون مساءلة، وعندما يسود هذا المنطق، يمكن أن يصبح التنظيم المحكم دليلاً على العقلانية حتى لو حوّل الإنسان إلى وظيفة أو رقم، وتصبح الطاعة للإجراء بديلاً عن الحكم في عدالة الغاية نفسها. (27)

ويمنح هذا التحليل مفهوم الشخصية الاستبدادية بعداً يتجاوز السمات النفسية؛ فالذات التي تتعلم أن العقل هو التكيف الناجح مع الواقع تفقد تدريجياً قدرتها على وضع الواقع نفسه موضع سؤال، هنا تلتقي الهيمنة الخارجية مع انكماش العقل النقدي: لا تحتاج السلطة دائماً إلى منع الاعتراض، بل يكفي أن تجعل الاعتراض يبدو غير عملي أو غير عقلاني أو خارجاً عن قواعد الكفاءة، ومن ثم يصبح الدفاع عن الاستقلال دفاعاً عن حق العقل في مساءلة الغايات، لا مجرد تحسين الوسائل. (28)

المطلب الثاني: الشخصية الاستبدادية بوصفها أزمة في الحكم الذاتي

تكشف الأبعاد التي تناولها مشروع «الشخصية الاستبدادية» - مثل الخضوع السلطوي والعدوان والنقلدية والتعلق بالقوة والقوالب النمطية - عن نمط تتراجع فيه قدرة الفرد على التعامل مع الغموض والاختلاف من خلال حكم مستقل، وتتبع قيمتها بالنسبة إلى هذا البحث من أنها تُظهر كيف يمكن لأزمة الحرية أن تظهر في طريقة إدراك العالم: الحاجة إلى قواعد مطلقة، وتمجيد القوة، وتقسيم الناس إلى داخل وخارج، وتفضيل اليقين الذي توفره السلطة على مسؤولية الحكم الشخصي. (29)

ويلتقي هذا التصور مع فروم من دون أن يتطابق معه، فروم يبدأ من تجربة العجز والقلق والهروب من الحرية، بينما يحاول أدورنو وزملاؤه رصد البنية التي تظهر فيها هذه العلاقة في المواقف والأحكام، لكن المعنى الأهم يظل أن السلطوية لا تتعلق

بمن نطبع فقط، بل بكيف نفكر في الاختلاف والسلطة والقانون والآخر، فإذا صار العالم محتملاً فقط حين يخضع لترتيب صارم، أصبحت الحرية نفسها مصدر تهديد.

وترى الباحثة أن القيمة النظرية للمشروع الإمبريقي تظهر عندما يُعاد ربطه بهذا السؤال، لا عندما يتحول المقياس إلى غاية، فالأرقام تستطيع أن تكشف انتظامات في الاتجاهات، لكنها لا تقول وحدها لماذا يفضل الإنسان اليقين الخارجي على الحكم الذاتي، ولا كيف يتكون داخل مؤسسات وتاريخ وثقافة محددة، ولذلك ينبغي أن يظل القياس تابعاً لمشكلة الحرية والهيمنة، لا أن يحل محلها.

المطلب الثالث: حدود القياس وضرورة العودة إلى سؤال الحرية

أظهرت المراجعات المبكرة لمقياس F^(*) أن الانتقال من مفهوم نقدي واسع إلى أداة قياس يفرض اختيارات منهجية قد تضيق المعنى، فقد نوقشت صياغة البنود وأنماط الاستجابة وتمثيل العينات والعلاقة بين الفرضيات النفسية والبيانات، ولا تقل هذه الاعتراضات من أهمية السؤال الذي طرحه المشروع، لكنها تمنع مساواة الدرجة التي يحصل عليها الفرد بحقيقة نهائية عن شخصيته، وتذكر بأن السلطوية علاقة تاريخية ومتغيرة لا ماهية ثابتة. (30)

وطورت الدراسات اللاحقة مقاييس أكثر تركيزاً، كما شددت على دور السياق والتهديد في تنشيط بعض الاتجاهات السلطوية، وتفيد هذه النتائج في رفض الحتمية، لكنها تؤكد في الوقت نفسه حدود المقاربة السيكمترية بالنسبة إلى موضوع البحث الحالي: فالقياس يوضح متى ترتفع قابلية بعض المواقف، لكنه لا يجيب وحده عن المعنى الذي يجعل الخضوع يبدو حلاً لمشكلة الحرية أو عن الكيفية التي يصبح بها النظام الخارجي جزءاً من الحكم الداخلي. (31)

ومن ثم فإن العودة إلى النظرية النقدية ليست تراجعاً عن البحث الإمبريقي، بل استعادة للمستوى الذي يسبقه ويمنحه معنى، فالسؤال الفلسفي-النقدي ليس «من هو السلطوي؟ فقط، بل» ما شكل الذات الذي يجعل السلطة الخارجية مصدراً لهويتها ويقينها؟، وفي هذا المستوى تلتقي الشخصية الاستبدادية مع الاغتراب والعقل الأداتي، ويصبح النقد موجهاً إلى شروط إنتاج الذات بقدر ما هو موجه إلى اتجاهاتها المعلنة. (32)

المبحث الرابع: ماركيز والإنسان ذو البعد الواحد: الاغتراب داخل مجتمع الوفرة

المطلب الأول: العقلانية التكنولوجية وإعادة تعريف الحرية

ينقل ماركيز مشكلة الهيمنة إلى مجتمع لا تقوم السيطرة فيه دائماً على الحرمان أو القمع المباشر، ففي «الإنسان ذو البعد الواحد» يبين أن العقلانية التكنولوجية تستطيع أن تجعل النظام القائم يبدو نتيجة ضرورية للكفاءة والتقدم، بحيث تُقاس الحرية بوفرة الخيارات المتاحة داخل الإطار نفسه، لا بقدرة الإنسان على مساءلة الإطار وغاياته، وهنا يصبح الاندماج أكثر عمقاً لأن الفرد قد يشعر بأنه حر في الوقت الذي تكون فيه حاجاته ومعايير نجاحه قد صيغت مسبقاً بواسطة النظام الاجتماعي والتقني. (33)

لا يعني ذلك أن التقنية في ذاتها استبدادية، بل إن المشكلة تقع في نمط العقلانية الذي يحول الوسائل إلى معيار نهائي ويجعل ما هو ممكن تقنياً هو ما ينبغي قبوله اجتماعياً، وعندما تتطابق الكفاءة مع الشرعية، يفقد السؤال عن الغاية مكانه، ويتحول الإنسان إلى جزء داخل جهاز يطلب منه الأداء والتكيف، وهكذا تقترب العقلانية التكنولوجية من العقل الأداتي عند هوركهايمر وأدورنو: كلاهما يكشف صورة من العقل تفقد قدرتها على نقد الواقع حين تختزل نفسها في خدمته.

وترى الباحثة أن أهمية ماركيز في موضوع الشخصية الاستبدادية تكمن في أنه يوضح إمكان الخضوع من دون شعور مباشر بالخضوع، فالذات لا تحتاج دائماً إلى قائد يأمرها؛ فقد تتبع منطق النظام لأنها لا ترى خارجه إكماً ذا معنى، وعندما تُغلق البدائل على مستوى الخيال والفكر، يصبح الامتثال أقرب إلى الواقعية، ويُصوّر الرفض بوصفه سذاجة أو تعطيلاً للتقدم.

بهذا المعنى تتغير دلالة الحرية، فليست كثرة البدائل دليلاً كافياً على الاستقلال إذا كانت جميعها تتحرك داخل حاجات وقيم لم تشارك الذات في تحديدها، الحرية التي يدافع عنها النقد لا تقتصر على اختيار سلعة أو وظيفة أو موقف داخل المجال المسموح، بل تشمل القدرة على السؤال عمّا إذا كان المجال نفسه يحقق إمكانات الإنسان أم يحصرها في صورة واحدة للحياة.

المطلب الثاني: الحاجات الزائفة واندماج الفرد في النظام

يميز ماركيز بين حاجات ترتبط بإمكانات الإنسان الحيوية والتحريرية وحاجات تُفرض عليه بطريقة تجعله يجد إشباعه في استمرار النظام الذي يقيد، والحاجات الزائفة لا تعني أن الفرد لا يشعر بها فعلاً، بل إن أصلها ومعاييرها تشكلت اجتماعياً إلى درجة تبدو معها طبيعية وشخصية، وهنا يقترب مفهوم الحاجة من الاغتراب: يرغب الإنسان في ما صيغ له أن يرغب فيه، ثم يستدل بإشباع هذه الرغبة على حريته. (34)

ويؤدي الاستهلاك والترفيه والإنتاج دوراً مزدوجاً في هذا السياق، فهي تمنح لذات الفرد خبرات حقيقية من المتعة والراحة، لكنها قد تعمل أيضاً على دمجها في النظام حين يصبح الحفاظ على نمط الإشباع أهم من مساءلة الشروط التي تنتجها، وبذلك لا تعود السيطرة قائمة على الحرمان وحده، بل تستطيع أن تعمل من خلال الإشباع نفسه؛ وهذا ما يجعلها أقل ظهوراً وأكثر قدرة على مقاومة النقد.

وتظهر الصلة بالشخصية الاستبدادية حين تصبح الحاجة إلى الأمان والاندماج والتطابق أقوى من الحاجة إلى الحكم المستقل، فالذات التي تخشى فقدان موقعها داخل النظام قد تدافع عن المعايير التي تقيد، وتتعامل مع المختلف بوصفه تهديداً للاستقرار الذي يمنحها قيمتها، ومن ثم يوسع ماركيز التحليل من الخضوع لشخص قوي إلى الخضوع لنمط حياة يبدو بلا بديل.

المطلب الثالث: الصناعة الثقافية وإغلاق أفق النفي

يلتقي ماركيز مع هوركهايمر وأدورنو في نقد الثقافة حين تتحول إلى آلية لإعادة إنتاج التطابق، فالتنميط والتكرار لا يعملان فقط على توحيد الذوق، بل يمكن أن يحدا من القدرة على تصور ما هو مختلف، وعندما تقدم الثقافة الواقع القائم بوصفه طبيعياً، وتحوّل التناقضات إلى مواد للترفيه والاستهلاك، يصبح النقد نفسه جزءاً من الدورة التي يمتصها النظام بدل أن تهزه. (35) ولا يعني ذلك افتراض جمهور سلبي على نحو مطلق؛ فإمكان القراءة المختلفة والمقاومة يظل قائماً، غير أن السؤال الذي تطرحه النظرية النقدية يتعلق بالشروط التي تُضعف هذا الإمكان: كثافة الرسائل المتشابهة، وسرعة الاستهلاك، وربط النجاح بالاندماج، واختزال الاختلاف في صور جاهزة، هذه الشروط لا تُنتج الطاعة آلياً، لكنها تجعل التفكير خارج المألوف أكثر كلفة. ومن هنا تكتسب فكرة «النفي» أهميتها، فالعقل النقدي لا يكتفي بوصف الواقع أو تحسين كفاءته، بل يحتفظ بالقدرة على القول إن ما هو قائم ليس كل ما يمكن أن يكون، وعندما يفقد الإنسان هذه القدرة يصبح أحادي البعد: يقيس الممكن بما تسمح به البنية القائمة، ويقرأ الاعتراض من داخل لغة النظام نفسه، وفي هذه النقطة يلتقي الإنسان ذو البعد الواحد بالشخصية الاستبدادية في ضعف المسافة النقدية تجاه السلطة والمعيار.

المطلب الرابع: التحرر وإمكان استعادة البعد النقدي

لا يقدم ماركيز التحرر بوصفه عودة بسيطة إلى رغبات طبيعية خارج المجتمع، بل بوصفه تحولاً في العلاقة بالحاجات والعمل والعقل، وفي «إيروس والحضارة» يبحث عن إمكان تقليص صور القمع الزائد التي تُقدم باعتبارها ضرورة، وفتح المجال أمام وجود لا تُستنزف طاقته كلها في الأداء والتنافس، قيمة هذا التصور بالنسبة إلى البحث أنه يربط التحرر بإعادة تشكيل الذات نفسها، لا بمجرد تغيير الشخص الذي يمارس السلطة. (36)

وتلتقي هذه الفكرة مع فروم في أن الحرية الحقيقية تحتاج إلى ذات قادرة على استخدام قواها، لا إلى ذات تكتفي بإزالة القيد الخارجي، كما تلتقي مع هوركهايمر وأدورنو في ضرورة استعادة وظيفة العقل النقدية، ومن ثم يمكن القول إن الجيل الأول من

مدرسة فرانكفورت، على اختلاف مفكره، يلتقي عند رفض حرية شكلية تترك الإنسان خاضعاً لحاجات أو معايير أو سلطات لا يستطيع أن يسأل عن أصلها وغاياتها. (37)

المبحث الخامس: جدلية الشخصية الاستبدادية والاعتراب وإمكان التحرر

المطلب الأول: الاغتراب عن الذات: حين تحل السلطة محل الحكم الذاتي

يبلغ الاغتراب مستواه الأعظم عندما لا يعود الإنسان يختبر أفكاره وأفعاله بوصفها نابعة من قواه الخاصة، ففي العلاقة السلطوية يضع الفرد معيار الحكم خارج ذاته، ثم يتعامل مع هذا المعيار كما لو كان المصدر الوحيد للمعنى والشرعية، ومع تكرار الاعتماد يصبح التمييز بين الاختيار الحر والاختيار الذي صاغته الحاجة إلى القبول أكثر صعوبة، لهذا يرتبط الخضوع غير العقلاني عند فروم بفقدان الذات: ليس لأن كل طاعة تلغي الحرية، بل لأن الطاعة تصبح اغتراباً حين تستبدل قدرة الإنسان على الحكم بدل أن تستند إليها. (38)

ومن هنا لا يكون الاغتراب شعوراً ذاتياً بالحرز أو الوحدة فقط، بل تحولاً في بنية الفاعلية، فالذات المغترية لا تثق بقدرتها على تقرير ما هو مرغوب وصحيح، وتبحث عن مرجع يمنحها يقيناً جاهزاً، فإذا احتل هذا المرجع موقعاً مطلقاً، تحولت العلاقة من الاستعانة إلى التبعية، ثم صار الدفاع عن السلطة دفاعاً عن هوية الذات نفسها؛ لأن انهيار المرجع الخارجي يهدد التوازن الذي بُني عليه إحساسها بالأمان.

وترى الباحثة أن هذه النقطة تفسر لماذا لا يكفي تقديم معلومات مخالفة لإضعاف بعض صور الخضوع، فالمسألة قد لا تتعلق بفكرة منفردة يمكن استبدالها بفكرة أخرى، وإنما بعلاقة كاملة بين الإنسان واليقين والانتماء، لذلك يتطلب التحرر بناء قدرة على تحمل الغموض والاختلاف ومسؤولية القرار، لا مجرد استبدال مضمون اعتقادي بمضمون آخر.

المطلب الثاني: الاغتراب عن الآخر: التشيؤ والإسقاط والعدوان

حين تستمد الذات هويتها من الاندماج في قوة أعلى، يمكن أن يتحول المختلف إلى تهديد لهذا الاندماج، وقد أبرز أدورنو وزملاؤه دور الإسقاط والقوالب النمطية في جعل الصراعات الداخلية تظهر في صورة خطر خارجي، غير أن الدلالة الأعظم لهذه العملية هي التشيؤ: فالآخر لا يعود ذاتاً لها تاريخ وقدرة على الكلام، بل يصبح صورة ثابتة توضع داخل تصنيف جاهز، ومن ثم يسهل أن يتحول العدوان عليه إلى فعل يُبرر باسم النظام أو النقاء أو الحماية.

ولا يفسر هذا كل صور التحيز تفسيراً نفسياً؛ فالمصالح والمؤسسات والتاريخ تظل حاضرة، لكن التحليل النقدي يكشف كيف تلقي هذه الشروط الخارجية بذات تبحث عن يقين بسيط، فالإنسان الذي لا يحتمل الغموض يكون أكثر استعداداً لقبول تقسيم العالم إلى ثنائيات مغلقة، وحين يحدث ذلك يصبح الاختلاف نفسه مصدر قلق لا فرصة للحوار.

ويكون الاغتراب هنا مزدوجاً: يُختزل الآخر إلى صورة، ويُختزل الذات إلى عضو في جماعة أو وظيفة داخل نظام، وكلما تقلص الاعتراف المتبادل، تقلصت إمكانية العلاقة التي يكون فيها الإنسان غاية لا أداة، ومن ثم فإن نقد الشخصية الاستبدادية هو أيضاً نقد لطريقة رؤية الآخر، لا نقد لموقف سياسي محدد فقط.

المطلب الثالث: الدائرة الجدلية: الاغتراب ينتج الخضوع والخضوع يعمق الاغتراب

يمكن صياغة منطق البحث في حركة دائرية تبدأ حين يفقد الإنسان الثقة بفاعليته أو يشعر بأن العالم لا يمنحه معنى يمكنه المشاركة في صنعه، عندئذ تزداد جاذبية سلطة أو نظام يوفران هوية و يقيناً جاهزين، وبمجرد أن يتخلى الفرد عن جزء من حكمه المستقل لصالح هذا اليقين، يضعف استخدامه لقواه أكثر، ويصبح أكثر اعتماداً على المصدر الخارجي الذي وعده بالأمان، وهكذا لا يكون الاغتراب نتيجة للاستبداد فقط، بل أحد شروط إمكانه، في حين تعيد السلطوية إنتاج الشرط الذي قامت عليه.

ولا تعني هذه الدائرة الحتمية؛ لأن النظرية النقدية تفقد معناها إذا جعلت الهيمنة مكتملة لا منفذ فيها، فمجرد القدرة على كشف أن ما يبدو طبيعيًا هو نتيجة تاريخ ومؤسسات وحاجات متشكلة اجتماعيًا يفتح إمكانًا للمراجعة، ويبدأ التحرر حين تستعيد الذات المسافة التي تسمح لها بأن تنظر إلى أوامرها ورغباتها ومعاييرها لا كحقائق نهائية، بل كموضوعات للفحص والنقد. (39)

وترى الباحثة أن هذا هو الخيط الذي يربط فروم بهوركهايمر وأدورنو وماركيوز: جميعهم، باختلاف مناهجهم، يرفضون أن يكون الإنسان مجرد متلقٍ لقوى تتجاوزهم، فالمشكلة ليست وجود المجتمع أو التقنية أو السلطة، بل تحولها إلى واقع مغلق يطلب من الذات أن تتكيف معه من دون أن تشارك في تحديد غاياته، لذلك يصبح التحرر استعادة للعلاقة بين العقل والفاعلية والمسؤولية.

المطلب الرابع: قراءة نقدية في حدود المقاربة الفرانكفورتية

تواجه المقاربة الفرانكفورتية خطر المبالغة في تصوير المجتمع الحديث بوصفه منظومة قادرة على احتواء كل مقاومة، فإذا أصبحت الصناعة الثقافية والعقل الأداتي والعقلانية التكنولوجية قوى مغلقة تمامًا، صُعب تفسير إمكان النقد الذي تمارسه النظرية نفسها، لذلك ينبغي قراءة مفاهيم الهيمنة بوصفها اتجاهات تكشف آليات قوية في المجتمع، لا بوصفها قوانين تجعل الفرد عاجزًا على نحو مطلق.

كما يواجه مفهوم الشخصية الاستبدادية خطر التحول إلى أداة لإدانة المخالف بدل نقد الشروط التي تنتج الخضوع، ولهذا تقيد المراجعات المنهجية في منع استخدام المقياس أو المفهوم بوصفه ختمًا أخلاقيًا، غير أن الحد الأهم هو ضرورة عدم رد الحرية إلى الصحة النفسية وحدها؛ فالاستقلال يتطلب أيضًا مؤسسات تسمح بالمشاركة وقواعد يمكن مساءلتها وموارد فعلية تجعل الاختيار ممكنًا. (41) (40)

ومن ثم تقترح الباحثة استخدامًا تكامليًا للمقاربة: يُقرأ النفسي بوصفه مكانًا تستقر فيه آثار التاريخ والمجتمع، ويُقرأ الاجتماعي بوصفه مجالًا لا يعمل إلا من خلال نوات قادرة على القبول والمقاومة، هذه العلاقة تمنع اختزال الاستبداد في نفس الفرد كما تمنع اختزال الفرد في النظام، وتحفظ للنقد مهمته الأساسية: كشف كيفية تشكل التبعية وإمكان تجاوزها.

المطلب الخامس: التحرر: استعادة الذات والعقل النقدي

يقدم فروم الحرية الإيجابية بوصفها قدرة الإنسان على أن يحقق فريته من خلال نشاط منتج وعلاقات لا تقوم على الامتلاك والخضوع، بهذا المعنى لا يكون التحرر رفضًا لكل سلطة، بل امتلاك القدرة على التمييز بين سلطة يمكن تبريرها ومراجعتها وسلطة تطلب التخلي عن الحكم، فالذات الحرة تستطيع أن تقول «لا» «حين يتعارض الأمر مع العقل والضمير، وأن تقول» نعم «من موقع الاختيار لا من موقع الخوف. (42)

ويضيف هوركهايمر وأدورنو إلى ذلك ضرورة حماية العقل من اختزاله في الأدوات، فالقدرة على اختيار الوسيلة الأكثر كفاءة لا تكفي إذا لم يكن الإنسان قادرًا على مناقشة الغاية، لذلك يرتبط التحرر بإبقاء السؤال القيمي مفتوحًا: لماذا نفعل هذا؟ ولمن يخدم النظام؟ وما الذي يُفقد عندما تتحول الكفاءة إلى معيار وحيد؟

أما ماركيوز فيضيف بعدًا يتعلق بالحاجات وإمكان النفي، فالذات قد تكون مطيعة لما تريده هي إذا كانت رغباتها نفسها قد تشكلت في بنية لا تراها قابلة للتغيير، ومن ثم يتطلب التحرر القدرة على التمييز بين الإشباع الذي يوسع إمكانيات الإنسان والإشباع الذي يربطه أكثر بالنظام القائم، وعلى تصور حياة مختلفة لا تقاس فقط بمقاييس الأداء والاستهلاك.

وترى الباحثة أن الشرط الجامع لهذه التصورات هو استعادة الإنسان بوصفه فاعلاً قادرًا على مساءلة ما يكونه، فالحرية لا تتحقق في فراغ، لكنها لا تختزل أيضًا في الشروط الخارجية؛ إنها ممارسة تحتاج إلى مؤسسات قابلة للنقد وإلى ذات تتحمل مسؤولية الحكم، وحين تلقي هاتان الجهتان يمكن كسر الحلقة التي تجعل الاغتراب مدخلًا إلى الخضوع والخضوع مصدرًا لمزيد من الاغتراب.

الخاتمة

انطلق البحث من سؤال يتجاوز صورة المستبد بوصفه شخصاً منفرداً إلى البنية التي تجعل الخضوع ممكناً داخل الذات نفسها، وقد أظهر التحليل أن الشخصية الاستبدادية تكتسب معناها الأعمق عندما تُقرأ في علاقتها بالحرية والحكم الذاتي، لا عندما تُختزل في قائمة من السمات، فالإنسان لا يتخلى عن استقلاله لأن السلطة أقوى منه فحسب، بل قد يفعل ذلك حين تصبح الحرية عبئاً، وحين يُقدّم له اليقين الخارجي بوصفه بديلاً عن مسؤولية الاختيار.

كشف فروم أن التحرر من الروابط التقليدية لا يكفي لقيام إنسان حر ما لم يتحول إلى حرية إيجابية تمكّن الفرد من استخدام قواه الخاصة، وأوضح هوركهايمر وأدورنو أن الهيمنة تستطيع أن تستقر في صورة من العقل تساوي بين العقلانية والكفاءة والتكيف، بينما كشف ماركيز إيمان اندماج الذات في النظام من خلال الحاجات والإشباع والعقلانية التكنولوجية، بحيث يصبح الواقع القائم معياراً لما هو ممكن، وتلتقي هذه التصورات عند رفض حرية شكلية تبقي مركز الحكم خارج الذات.

وفي ضوء ذلك انتهى البحث إلى أن العلاقة بين الشخصية الاستبدادية والاعتراب علاقة دائرية: الاعتراب يضعف الثقة بالفاعلية ويدفع إلى البحث عن مرجع خارجي يمنح اليقين، والخضوع لهذا المرجع يعمق فقدان الذات ويجعل العودة إلى الاستقلال أكثر صعوبة، غير أن الدائرة ليست حتمية؛ لأن إمكان النقد يظل قائماً متى استطاع الإنسان أن يضع حاجاته وأفكاره ومؤسساته موضع سؤال، وأن يميز بين ما هو ضروري فعلاً وما اكتسب سلطة الضرورة بحكم العادة والنظام.

وترى الباحثة أن أهم ما يقدمه هذا التراث هو إعادة تعريف التحرر بوصفه استعادة للفاعلية، فمقاومة الاستبداد لا تعني فقط تغيير من يصدر الأوامر، بل تغيير العلاقة التي تجعل الإنسان محتاجاً إلى من يفكر ويختار نيابة عنه، ولهذا يرتبط التحرر بالعقل النقدي والحرية الإيجابية والقدرة على النفي والاعتراف بالآخر، وبمؤسسات لا تكتفي بإدارة الأفراد، بل تسمح لهم بالمشاركة في تحديد الغايات التي تنظم حياتهم.

النتائج

- 1- تبين أن الشخصية الاستبدادية تكتسب دلالتها الأعمق عندما تُفهم بوصفها أزمة في استقلال الذات والحكم الذاتي، لا مجرد مجموعة من السمات النفسية.
- 2- أظهر البحث أن فروم يربط الهروب من الحرية بعدم اكتمال الانتقال من التحرر السلبي إلى الحرية الإيجابية، بحيث يصبح الخضوع محاولة للتخلص من قلق الاستقلال.
- 3- خلص البحث إلى أن السادية والمازوخية والامتثال الآلي تمثل عند فروم صوراً مختلفة لفشل العلاقة الحرة بالذات والآخر، ولذلك تتصل مباشرة بمفهوم الاعتراب.
- 4- أوضح التحليل أن هوركهايمر وأدورنو يوسعان مشكلة الاستبداد من السلطة المباشرة إلى نقد العقل الأداتي الذي يجعل الكفاءة والتكيف بديلين عن مساءلة الغايات.
- 5- بين البحث أن القيمة الأساسية لمشروع «الشخصية الاستبدادية» لا تكمن في مقياس F وحده، بل في كشف العلاقة بين الخضوع والعدوان والقوالب الجامدة وضعف الحكم المستقل، مع بقاء القياس محدوداً في تفسير معنى الخضوع.
- 6- أظهر البحث أن ماركيز يقدم تفسيراً للهيمنة داخل مجتمع الوفرة، حيث يمكن للعقلانية التكنولوجية والحاجات المصنوعة والإشباع أن تدمج الفرد في النظام من دون قسر مباشر.
- 7- تبين أن مفهوم «الإنسان ذي البعد الواحد» يوضح صورة من الاعتراب يفقد فيها الفرد القدرة على تصور بدائل تتجاوز الواقع القائم، فتضعف وظيفة النفي والنقد.
- 8- توصل البحث إلى أن الشخصية الاستبدادية والاعتراب يدخلان في علاقة دائرية: فقدان الفاعلية يزيد الحاجة إلى يقين خارجي، والخضوع لهذا اليقين يعمق فقدان الفاعلية والاستقلال.

- 9- أظهر البحث أن الجوانب النفسية والاجتماعية ضرورية لفهم تكون السلطوية، لكنها لا تكفي وحدها؛ إذ يظل السؤال المركزي متعلقاً بمعنى الحرية والعقل والذات والغايات التي تنظم المجتمع.
- 10- انتهى البحث إلى أن كسر الدائرة الاغترابية يرتبط باستعادة الحرية الإيجابية والعقل النقدي والقدرة على مساءلة الحاجات والمعايير والمؤسسات، لا بمجرد إزالة صورة واحدة من صور القسر.

التوصيات

- 1- توجيه الدراسات اللاحقة إلى بحث الشخصية الاستبدادية في علاقتها بمفاهيم الحرية والحكم الذاتي والاغتراب، بدل حصرها في القياس النفسي أو الوصف السياسي.
- 2- تعميق المقارنة بين تصور فروم للحرية الإيجابية ونقد هوركهايمر وأدورنو للعقل الأداتي وتحليل ماركيز للإنسان ذي البعد الواحد، للكشف عن نقاط الاتفاق والاختلاف في معنى التحرر.
- 3- دراسة العلاقة بين الاغتراب والتشيز والاستبداد دراسة مفهومية توضح كيف تنتقل الهيمنة من المؤسسة الخارجية إلى أنماط التفكير والحاجة والحكم الذاتي.
- 4- التعامل مع المقاييس النفسية للشخصية الاستبدادية بوصفها أدوات جزئية لا بدائل عن التحليل النظري والتاريخي، مع تجنب تحويل نتائجها إلى أحكام نهائية على الأشخاص أو الجماعات.
- 5- توسيع البحث في مفهوم العقلانية التكنولوجية عند ماركيز وصلته بأشكال الامتثال المعاصرة، مع التمييز بين التقنية بوصفها أداة وبين البنية الاجتماعية التي تحدد غايات استخدامها.
- 6- الاهتمام بتحليل الصناعة الثقافية والحاجات المصنوعة من زاوية تأثيرهما في قدرة الفرد على النفي والتفكير في بدائل، لا من زاوية التأثير الإعلامي المباشر فقط.
- 7- الإفادة من مفهوم السلطة العقلانية عند فروم في التمييز بين التنظيم الضروري والعلاقة التي تلغي استقلال الذات، بما يمنع مساواة كل سلطة بالاستبداد.
- 8- إجراء دراسات مقارنة تربط النظرية النقدية بمقاربات أخرى للسلطة والحرية والذات، مع الحفاظ على خصوصية مفهوم الاغتراب وعدم اختزاله في الشعور النفسي أو عدم الرضا.

الهوامش

- (1) إريك فروم، الهروب من الحرية، ترجمة محمود منقذ الهاشمي، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 56-57.
- (2) Institut für Sozialforschung, Studien über Autorität und Familie: Forschungsberichte aus dem Institut für Sozialforschung, Paris: Alcan, 1936.
- (3) Theodor W, Adorno, Else Frenkel-Brunswik, Daniel J, Levinson, and R, Nevitt Sanford, The Authoritarian Personality, New York: Harper & Brothers, 1950.
- (4) Erich Fromm, Escape from Freedom, New York: Farrar & Rinehart, 1941.
- (5) حسن محمد حسن حماد، الاغتراب عند إريك فروم، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص 18.
- (6) ماكس هوركهايمر، النظرية التقليدية والنظرية النقدية، ترجمة ناجي العونلي، بيروت: منشورات الجمل، ط1، 2014، ص 258.
- (7) ألن هاو، النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت، ترجمة ثائر ديب، القاهرة: دار العين للنشر، ط1، 2010، ص 139.
- (8) Bob Altemeyer, Right-Wing Authoritarianism, Winnipeg: University of Manitoba Press, 1981.
- (9) Karen Stenner, The Authoritarian Dynamic, Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

- (10) حسن حماد، الإنسان المغترب عند إريك فروم، القاهرة: مكتبة دار الكلمة، ط1، 2005، ص 68-71.
- (11) Institut für Sozialforschung, Studien über Autorität und Familie, op, cit..
- (12) Erich Fromm, Escape from Freedom, op, cit..
- (13) Adorno et al., The Authoritarian Personality, op, cit..
- (14) Richard Christie and Marie Jahoda (eds.), Studies in the Scope and Method of "The Authoritarian Personality", Glencoe, Illinois: Free Press, 1954.
- (15) حسن محمد حسن حماد، الاغتراب عند إريك فروم، مرجع سبق ذكره.
- (16) Herbert Marcuse, One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society, Boston: Beacon Press, 1964.
- (17) Herbert Marcuse, Eros and Civilization: A Philosophical Inquiry into Freud, Boston: Beacon Press, 1955.
- (18) Bob Altemeyer, Right-Wing Authoritarianism, Winnipeg: University of Manitoba Press, 1981; Karen Stenner, The Authoritarian Dynamic, Cambridge: Cambridge University Press, 2005; Chris G. Sibley and John Duckitt, "Personality and Prejudice: A Meta-Analysis and Theoretical Review," Personality and Social Psychology Review, Vol. 12, No. 3, 2008, pp. 248-279.
- (19) طارق بن اسباع ونورية خالف، «قهر الاغتراب وترياقاته عند إريك فروم»، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص 86-98.
- (20) فيل سليتر، مدرسة فرانكفورت: نشأتها ومغزاها - وجهة نظر ماركسية، ترجمة خليل كلفت، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2004، ص 169.
- (21) ماكس هوركهايمر، النظرية التقليدية والنظرية النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 258-259.
- (22) إريك فروم، المجتمع السوي، ترجمة محمود منقذ الهاشمي، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 191-192.
- (23) ..cit, Adorno et al., The Authoritarian Personality, op
- (24) إريك فروم، الهروب من الحرية، مرجع سبق ذكره، ص 50.
- (25) إريك فروم، الهروب من الحرية، مرجع سبق ذكره، ص 31.
- (26) إريك فروم، الهروب من الحرية، مرجع سبق ذكره، ص 40-43.
- (27) ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، جدل التنوير، ترجمة جورج كتورة، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2006، ص 62 وما بعدها.
- (28) ماكس هوركهايمر، النظرية التقليدية والنظرية النقدية، ترجمة ناجي العونلي، بيروت: منشورات الجمل، ط1، 2014، ص 258-259.
- (29) Theodor W. Adorno, Else Frenkel-Brunswik, Daniel J. Levinson, and R. Nevitt Sanford, The Authoritarian Personality, New York: Harper & Brothers, 1950.
- (*) مقياس F هو F-Scale، والحرف F اختصار لكلمة Fascism أي الفاشية وهو مقياس ظهر ضمن دراسة الشخصية السلطوية لدى تيودور أدورنو وزملائه سنة 1950، وكان هدفه قياس الاستعدادات والميول السلطوية أو الفاشية الكامنة في الشخصية، مثل الخضوع للسلطة، والتشدد، والعدوان تجاه المخالفين، والتمسك الجامد بالتقاليد.

(30) Richard Christie and Marie Jahoda (eds.), Studies in the Scope and Method of "The Authoritarian Personality", Glencoe, Illinois: Free Press, 1954.

(31) Bob Altemeyer, Right-Wing Authoritarianism, Winnipeg: University of Manitoba Press, 1981; Karen Stenner, The Authoritarian Dynamic, Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

(32) ألن هاو، النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت، ترجمة ثائر ديب، القاهرة: دار العين للنشر، ط1، 2010، ص 139-143.

(33) Herbert Marcuse, One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society, Boston: Beacon Press, 1964.

(34) Herbert Marcuse, One-Dimensional Man, op. cit.

(35) ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، جدل التنوير، مرجع سبق ذكره، ص 148 وما بعدها.

(36) Herbert Marcuse, Eros and Civilization: A Philosophical Inquiry into Freud, Boston: Beacon Press, 1955.

(37) Herbert Marcuse, One-Dimensional Man, op. cit.؛ إريك فروم، الهروب من الحرية، مرجع سبق ذكره.

(38) إريك فروم، المجتمع السوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(39) إريك فروم، الهروب من الحرية، مرجع سبق ذكره، ص 363.

(40) ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، جدل التنوير، مرجع سبق ذكره.

(41) Herbert Marcuse, One-Dimensional Man, op. cit.

(42) إريك فروم، الهروب من الحرية، مرجع سبق ذكره، ص 363.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

إريك فروم، الهروب من الحرية، ترجمة محمود منقذ الهاشمي، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

إريك فروم، المجتمع السوي، ترجمة محمود منقذ الهاشمي، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

ألن هاو، النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت، ترجمة ثائر ديب، القاهرة: دار العين للنشر، ط1، 2010.

حسن حماد، الإنسان المغترّب عند إريك فروم، القاهرة: مكتبة دار الكلمة، ط1، 2005.

حسن محمد حسن حماد، الاغتراب عند إريك فروم، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004.

فيل سليتر، مدرسة فرانكفورت: نشأتها ومغزاها - وجهة نظر ماركسية، ترجمة خليل كلفت، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2004.

ماكس هوركهايمر، النظرية التقليدية والنظرية النقدية، ترجمة ناجي العونلي، بيروت: منشورات الجمل، ط1، 2014.

ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، جدل التنوير، ترجمة جورج كتورة، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2006.

طارق بن اسباع ونورية خالف، «قهر الاغتراب وترياقاته عند إريك فروم»، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص 86-98.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Adorno, Theodor W.; Frenkel-Brunswik, Else; Levinson, Daniel J.; & Sanford, R., Nevitt, The Authoritarian Personality, New York: Harper & Brothers, 1950.

Institut für Sozialforschung, Studien über Autorität und Familie: Forschungsberichte aus dem Institut für Sozialforschung, Paris: Alcan, 1936.

- Fromm, Erich ,*Escape from Freedom* ,New York: Farrar & Rinehart, 1941.
- Marcuse, Herbert. *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society*. Boston: Beacon Press, 1964.
- Marcuse, Herbert. *Eros and Civilization: A Philosophical Inquiry into Freud*. Boston: Beacon Press, 1955.
- Christie, Richard & Jahoda, Marie (eds.) ,*Studies in the Scope and Method of "The Authoritarian Personality"* ,Glencoe, Illinois: Free Press, 1954.
- Altemeyer, Bob ,*Right-Wing Authoritarianism* ,Winnipeg: University of Manitoba Press, 1981.
- Stenner, Karen ,*The Authoritarian Dynamic* ,Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
- Sibley, Chris G. & Duckitt, John. "Personality and Prejudice: A Meta-Analysis and Theoretical Review." *Personality and Social Psychology Review*, 12(3), 2008, 248-279.
- Al-Arabi, F. M. Y. (2026). The Theory of Arbitrariness in the Use of the Right in Islamic Jurisprudence and Civil Law A Comparative Analytical Study in the Light of Modern Legislative Controls. *Shihab Journal of Humanities*, 2(2), 102.